

فهرس تحليلي

القسم الخامس: إلزام الخصم أو الغير بتقديم مستند تحت يده	٣
/I مفهوم الإلزام	٣
/II للخصم الحق في الحصول على الوسائل التي تمكّنه من إثبات صحة إدلةاته أولاً - الحالات التي يجوز فيها إلزام الخصم بتقديم مستند تحت يده	٨
ألف - الحالة التي يجيز فيها القانون المطالبة بتقديم أو تسلیم مستند معین	١٠
باء - الحالة التي يكون فيها المستند مشتركاً بين طالب السند وخصمه	١٢
جيم - الحالة التي يكون فيها الخصم قد يستند إلى المحرر في مرحلة من مراحل المحاكمة	١٣
ثانياً - شروط قبول إلزام الخصم بتقديم مستند تحت يده	٢١
ألف - شرط الملاعنة	٢٢
باء - تدخل القاضي احتياطياً	٢٣
جيم - شرط كون المستند منتجًا في النزاع	٢٤
/III الإجراءات التي تطال طلب إلزام الخصم بتقديم مستند موجود تحت يده	٢٦
/IV مفاعيل إثبات المستدعى لطلبه، أو إقرار الخصم بوجود الورقة في حوزته أو سكوته	٣٣
/V الآثار المرتبة على الحكم بإلزام الخصم بتقديم المستند الموجود تحت يده .	٣٦
الفصل الثالث: الإقرار وإستجواب الخصوم	٣٩
لـقسم الأول - الإقرار	٣٩
/ مفهوم الإقرار وأنواعه	٣٩
النقطة الأولى: تعريف الإقرار وطبيعته	٣٩

البندة الثانية: خصائص الإقرار أولاً - شروط الإقرار الشكلية ثانياً - شروط الإقرار الموضوعية الف - الإقرار كعمل قانوني صادر عن المقر باء - الإقرار كاعتراف بواقعية معلن للحق بشأنها جيم - الإقرار عمل تصرف DAL - حجية الإقرار تنتصر على المقر ثالثاً - شرط ورود الإقرار على أمور يجوز ورودها عليها ١ - الأمور التي يجوز ورود الإقرار عليها ٢ - الأمور التي لا يجوز الإقرار فيها رابعاً - شرط الأهلية لدى المقر خامساً - شرط السلطة في التمثيل اللازم للإقرار البندة الثالثة: نوعا الإقرار البند الأول: الإقرار القضائي أولاً - وجوب صدور الإقرار أمام القاضي ثانياً - أن يكون هذا القاضي مختصاً في الفضل في التزاع ثالثاً - أن يصدر الإقرار أثناء المحاكمة المتعلقة بالتزاع رابعاً - التصاريح التي تشكل إقراراً قضائياً البند الثاني: الإقرار غير القضائي أولاً - تعريف الإقرار غير القضائي ثانياً - إثبات الإقرار غير القضائي ثالثاً - تجزئة الإقرار غير القضائي رابعاً - مدى إمكانية الرجوع عن الإقرار غير القضائي الإقرار القضائي حجة على المقر II	46 46 50 50 55 55 57 60 60 62 64 66 70 70 72 73 75 77 77 81 84 85 86 	٣ ٢ .
--	--	---

.....	III/ عدم تجزئة الإقرار على صاحبه، وإستثناءات المبدأ	90
.....	ألف - قاعدة عدم تجزئة الإقرار	90
.....	باء - إستثناءات قاعدة عدم تجزئة الإقرار	93
.....	١ - حالة تباين الواقع المتعددة في موضوعها وزمن حدوثها	93
.....	٢ - كذب الإقرار أو التناقض فيه في ما يتعلّق بالواقعة المضافة	94
.....	٣ - تناقض المقرّ في شأن الواقعة المضافة أو عدم إحتمال صحة الواقعه ..	97
.....	٤ - غموض الواقعه المضافة	97
.....	٥ - تعارض الواقعه المضافة مع قاعدة قانونية	99
.....	٦ - إعتماد الإقرار كبداءة بينة خطية	100
.....	٧ - ثبوت الواقعه الأصلية بأدلة أخرى غير الإقرار	101
.....	IV/ الإقرار الموصوف	103
.....	V/ الإقرار المركب	106
.....	ألف - الإقرار المركب غير القابل للتجزئة	106
.....	باء - الإقرار المركب القابل للتجزئة	107
.....	VI/ عدم جواز الرجوع عن الإقرار، واستثناءات المبدأ	109
.....	ألف - في القاعدة القانونية: قاعدة عدم الرجوع عن الإقرار	109
.....	باء - إستثناءات القاعدة وحالات الرجوع عن الإقرار	111
.....	VII/ للقاضي حق تقدير حجية الإقرار غير القضائي	118
.....	ألف - سلطة القاضي المطلقة في تقدير حجية الإقرار غير القضائي	118
.....	باء - النتائج المترتبة على سلطة القاضي التقديرية	120
.....	١ - تجزئة الإقرار غير القضائي	120
.....	٢ - حق المقرّ في الرجوع عن إقراره غير القضائي	121
.....	القسم الثاني: إستجواب الخصوم	126
.....	I/ للمحكمة أن تقرر حضور الخصوم بالذات لاستجوابهم	126

الف - مفهوم عبارة حضور الخصوم وعبارة إستجواب باء - إقرار حضور الخصوم في أي مرحلة من مراحل المحاكمة جيم - الخصوم المقرر حضورهم DAL - سلطة المحكمة في إقرار حضور الخصوم هاء - الأمور التي لا يجوز الإستجواب عنها /II للمحكمة أن ترفض طلب الإستجواب /III شروط إستجواب الخصوم الف - أهلية الخصم المراد إستجوابه باء - ممثل الخصم عديم الأهلية أو ناقصها جيم - الأشخاص المعنويون واستجواب من يمثلهم قانوناً DAL - نطاق إستجواب ممثلي الخصوم /IV الإجراءات المتعلقة بقرار الإستجواب الفصل الرابع: اليمين I / أنواع اليمين الف - مفهوم اليمين وتعريفها باء - اليمين المقصودة في المادة ٢٣٥ جيم - نوعاً اليمين القضائية القسم الأول: اليمين الحاسمة II / مفهوم اليمين الحاسمة الف - تعريف اليمين الحاسمة باء - وصف اليمين الحاسمة وطبيعتها جيم - تقدير اليمين لجهة اعتبارها يميناً حاسمة DAL - صاحب الحق في توجيه اليمين الحاسمة هاء - طلب حلفان اليمين الحاسمة عن طريق المحكمة	١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٨ ١٣١ ١٣٢ ١٣٤ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٥٤ ١٥٤ ١٥٤ ١٥٧ ١٥٩ ١٦٠ ١٦٠ ١٦٠ ١٦٢ ١٦٢ ١٦٤ ١٦٦
--	---

١٨٦	وأو - إبطال القاضي بغير توقيعه المكتوب وأو - إبطال القاضي بغير توقيعه المكتوب باء - إبطال القاضي بغير توقيعه المكتوب طاء - إبطال القاضي بغير توقيعه المكتوب باء - نول، الفرار العما في توقيعه المكتوب ١٨٩ / III - صرفه اليمين ألف - صرفه اليمين باء - ترجمة حلفاء اليمين من قبل الآخرين ١٨٧ / IV - عدم جواز الإستحلاف على فعل جرمي أو عمل مخالف للنظام العام أو الأداب ألف - عدم جواز الإستحلاف على فعل جرمي باء - عدم جواز الإستحلاف على عمل مخالف للنظام العام أو الأداب جيم - عدم جواز الإستحلاف على عقد يوجب القانون لصحته سندًا خطياً DAL - عدم جواز الإستحلاف على إنكار واقعة يفيده سندًا رسمي حصولها باء - عدم جواز الإستحلاف على إنكار واقعة ثابتة بقرارنة قانونية قاطعة لا تقبل إثبات العكس ١٩٦ / V - الطابع الشخصي للواقعة ألف - الطابع الشخصي للواقعة التي تتصلب عليها اليمين الحاسمة باء - الطابع غير الشخصي للواقعة وإنصبابها على العلم أو عدم العلم بها ١٩٧ / VI - الشروط الواجب توافرها في الممثل القانوني وفي الوكيل ألف - حدود صلاحية الممثل القانوني في توجيه اليمين الحاسمة باء - الوكيل بحاجة إلى وكالة خاصة لتوجيهه اليمين الحاسمة ٢٠٥ / VII - جواز توجيه اليمين الحاسمة في أية مرحلة من مراحل المحاكمة ألف - زمن توجيه اليمين الحاسمة باء - توجيه اليمين الحاسمة على سبيل الاحتياط ٢١٣
-----	--

جيم - كيفية إجراء تحليف اليمين الحاسمة على سبيل الاحتياط دال - كيفية توجيه اليمين الحاسمة من قبل المحكمة بحضور الخصم شخصياً أمامها ٢١٤
هاء - كيفية توجيه اليمين في حال عدم حضور الخصم شخصياً وأو - النكول عن حلف اليمين وشروط تتحققه ٢١٥
٢١٦
زين - العذر المانع من الحضور، مفهومه ونطاقه حاء - إنتقال المحكمة و/أو إنتداب أحد قضااتها لإجراء التحليف ٢١٧
٢١٨
٢٢٠
٢٢١ طاء - إجراء التحليف بحضور الخصم الآخر أو بعد دعوته حسب الأصول ٢٢٢ ياء - وجوب تحرير محضر بالحلف ٢٢٣ كاف - وجوب توقيع محضر حلف اليمين ٢٢٤
VIII/ جواز رد اليمين على الخصم ٢٢٤
ألف - أثر توجيه اليمين في وجه الخصم الذي وجهت إليه ٢٢٤
باء - شروط رد اليمين ٢٢٥
٢٢٦ جيم - النكول عن اليمين ٢٢٦
IX/ لا يجوز، لمن وجه اليمين أو ردّها، أن يرجع عن ذلك متى قبل خصمه أن يحلف ٢٣١
ألف - مفهوم أحكام هذه القاعدة ٢٣١
باء - شروط قبول الخصم حلف اليمين ٢٣٢
٢٣٣ جيم - حالات قبول الرجوع في توجيه اليمين الحاسمة وفي ردّها ٢٣٣
دال - أثر الرجوع عن توجيه اليمين أو ردّها ٢٣٥
X/ لا يجوز للخصم إثبات كذب اليمين بعد أن يؤديها خصمه ٢٣٧
ألف - عدم جواز إقامة الدليل على عكس اليمين ٢٣٧
باء - إثناء القاعدة ٢٣٧
١٥٤ جيم - في وجوب توافر الضرر للمطالبة بالتعويض ١٥٤
دال - حق المتضرر من اليمين الكاذبة الطعن بالحكم الصادر ضده في الدعوى الأصلية بطرق الطعن الممكنة ٥٦

٢٥٧	XI / حلف اليمين حجة على من وجهها أو ردّها أو تكلّ عنها
٢٥٧	ألف - الأثر المترتب على حلف اليمين بالنسبة إلى الأشخاص
٢٥٨	باء - شواذات القاعدة
٢٥٩	أولاً: حالة التضامن بين الدائنين
٢٥٩	ثانياً: حالة التضامن بين المدينين
٢٦٠	ثالثاً: حالة الكفالة
٢٦١	رابعاً: حالة عدم التجزئة
٢٦١	القسم الثاني : اليمين المتممة
٢٦١	I / مفهوم اليمين المتممة
٢٦١	ألف - توجيه اليمين المتممة من قبل القاضي
٢٦٤	باء - لمن توجّه اليمين المتممة
٢٦٦	جيم - توجيه اليمين المتممة من أجل إستكمال الدليل والتمكن من الحكم
٢٦٨	II / شروط توجيه اليمين المتممة
٢٦٨	ألف - ماهية الشروط
٢٧٠	باء - أثر توجيه اليمين ، رغم وجود دليل كامل ، على الحكم
٢٧١	جيم - العجز عن إثبات الدعوى ومدى جواز توجيه اليمين
٢٧٢	III / عدم جواز رد اليمين المتممة
٢٧٢	ألف - آثار اليمين المتممة
٢٧٢	باء - حق القاضي في الرجوع عن قرار توجيهها
٢٧٢	IV / اليمين المتممة هي يمين تقويم
٢٧٢	ألف - مفهوم اليمين المتممة
٢٧٤	باء - حالات تطبيق اليمين المتممة
٢٧٦	الفصل الخامس: شهادة الشهود
٢٧٦	I / الواقع والأمور التي لا يجوز إثباتها بشهادة الشهود

الف - مضمون هذه القاعدة ٢٧٦	٢
باء - ماهية التصرفات التي تطبق عليها قاعدة المادة ٢٥٤ بند (١) ٢٧٧	
جيم - التصرفات القانونية غير المعينة القيمة ٢٨٢	
دال - عدم قبول الشهادة لإثبات ما يخالف الكتابة أو يجاوزها ٢٨٤	
أولاً - إثبات ما يخالف مضمون السندي الخطني ٢٨٦	
ثانياً - إثبات ما يجاوز مضمون السندي ٢٨٦	
هاء - جواز العدول عن التمسك بقاعدة المادة ٢٥٤ ٢٨٧	
II/ الرجوع إلى الحق الأصلي من أجل تقدير القيمة التي يجوز إثباتها بالشهادة ٢٩٠	
الف - مدلول القاعدة ٢٩٠	
باء - مدلول البند (١) من المادة ٢٥٥ ٢٩٠	
جيم - مدلول البند (٢) من المادة ٢٥٥ ٢٩٢	
دال - زيادة قيمة الدين بسبب ضم الفوائد والملحقات ٢٩٣	
هاء - زمن تقدير الحق ٢٩٤	
واو - النتائج المتتربة على كيفية تقدير الحق ٢٩٤	
أولاً - المطالبة بأكثر من نصاب الشهادة على أساس تصرف قيمته وقت صدوره لا تزيد عن هذا النصاب ٢٩٥	
ثانياً - المطالبة بأقل من النصاب على أساس تصرف قانوني تزيد قيمته وقت صدوره على النصاب ٢٩٦	
III/ الطلبات المتعددة وكيفية الإثبات بالشهادة ٢٩٨	
الف - قصد المشتري من هذه الطلبات ٢٩٨	
باء - كيفية سريان أحكام هذه القاعدة ٢٩٨	
جيم - وفاء الدين وكيفية إثباته ٢٩٩	
دال - الطلبات التي من شأنها علاقات بين الخصوم أنفسهم أو ذات طبيعة واحدة ... ٣٠٢	
IV/ الحالات التي يجوز فيها الإثبات بالشهادة مهما كانت قيمة المدعى به ٣٠٣	
البند الأول: إعتماد بينة الشهود لإثبات بعض التصرفات القانونية ٣٠٣	

٣٠٤	ألف - إثبات عقد الإيجار
٣١١	باء - إثبات عقد الشركة
٣١٦	جيم - إثبات عقد الوكالة
٣٢٠	DAL - إثبات عقد الإستخدام
٣٢١	هاء - إثبات عقد البيع
٣٢٤	واو - إثبات عقد التأمين (أو الضمان)
٣٣٠	زين - إثبات عقد الهبة
٣٣١	أولاً - هبة المتنقل Donation mobilière
٣٣٣	ثانياً - هبة العقار Donation immobilière
٣٣٤	ثالثاً - الهبة المستترة Donation déguisée
٣٣٧	رابعاً - الهبة غير المباشرة Donation indirecte
٣٣٨	حاء - وفاء الدين
٣٤٢	طاء - إثبات المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية
٣٤٢	أولاً - إثبات التسلب
٣٤٤	ثانياً - إثبات الجنسية
٣٤٦	ثالثاً - إثبات المسائل المتعلقة بالإرث
٣٤٧	البند الثاني - إعتماد بينة الشهود في المواد التجارية
٣٥٤	البند الثالث - إعتماد بينة الشهود في الأعمال المادية
٣٦٥	البند الرابع - إعتماد بينة الشهود عند وجود بدء بينة خطية
٣٨٩	البند الخامس - إعتماد بينة الشهود إذا إستحال على الدائن الحصول على بينة خطية
٣٩٩	البند السادس - إعتماد بينة الشهود إذا ثبت فقدان السند الخططي بسبب أجنبى لا يد للخصم فيه
٤٠٤	البند السابع - إعتماد بينة الشهود في حال ثبوت تحايل على القانون

فهرس تحليلي

للجزء الثالث

V/ أهلية الشهادة وحالات المنع من إدلاها	البند الأول: أهلية الشهادة	البند الأول: أهلية الشهادة
.....
ألف - تحديد أهلية الشهادة	باء - تعريف الشهادة	جيم - من يمكنه الإدلاء بالشهادة؟
.....
دال - تقسيم مركز القاصر وغير المُدرك والمحكوم بعقوبة إسقاط الأهلية	البند الثاني - حالات المنع من الشهادة	باء - شهادة الأصول للفروع أو عليهم، والفروع للأصول أو عليهم
.....
هاء - شهادة أحد الزوجين للآخر أو عليه	جيم - شهادة الخادم لمخدومه	دال - شهادة الوكيل لموكله
.....
واو - شهادة الكفيل فيما يختص بالتزامات المكفول	البند الثالث - طبيعة المنع	هاء - شهادة الشريك فيما يتعلق بالشركة
.....
البند الرابع - الشهادة على شيع الخبر	البند الرابع - الشهادة على شيع الخبر	واو - شهادة الكفيل فيما يختص بالالتزامات المكفول
.....
ألف - مفهوم الشهادة على شيع الخبر	باء - لا تُقبل الشهادة على شيع الخبر إلا إذا أجازها القانون	باء - لا تُقبل الشهادة على شيع الخبر إلا إذا أجازها القانون
.....
البند الخامس - شهادة الموظف العام	البند الخامس - شهادة الموظف العام	هاء - شهادة الموظف العام
.....

ألف - مدلول القاعدة باء - مَثْعُ الإِدَاء بِالشَّهادَة كَمِدَأ جيم - المرجع الذي يجوز له رفع الحظر البند السادس - الشهادة في مواجهة سر المهنة أولاً - وجوب كتمان السر الناشئ عن المهنة ألف - مبدأ السرية باء - مبدأ الشمولية في الحفاظ على السر المهني جيم - السر المهني في مواجهة المحامي دال - السر المهني في مواجهة الطبيب هاء - السر المهني في مواجهة الوكيل واو - السر المهني المصرفي أولاً - مفهوم وجوب كتمان السر ثانياً - إستثناءات وجوب كتمان السر البند السابع - سرية الحياة الزوجية ألف - مبدأ عدم جواز إفشاء سرية الحياة الزوجية باء - إستثناءات المبدأ جيم - عقوبة المنع من الشهادة VI/ الإثبات بالشهادة يتم وفق الأصول المحددة في القانون ألف - كيفية الاستماع إلى الشهادة باء - موضوع الشهادة جيم - ضرورة بيان الواقع المطلوب إثباتها دال - صيغة تقديم طلب الإثبات هاء - مدى قبول الطلب تكراراً واو - وجوب تسمية الشهود وبيان محل إقامتهم
--

.....	زين - حضر عدد الشهود
VII	/ للقاضي أن يأمر بإجراء التحقيق وتعيين الواقع ودعوة الشهود
الف -	وجوب صدور قرار بإجراء التحقيق
باء -	وجوب شمول القرار على بيان الواقع الواجب إثباتها
جيم -	وجوب دعوة الشهود المعينين من طالب التحقيق وتعيين موعد الجلسة ...
دال -	في سلطة المحكمة إقرار الاستماع إلى الشهود، وطبيعة هذه السلطة
هاء -	شروط إقرار الاستماع إلى الشهود عفواً
واو -	إقرار الاستماع إلى شهادة الشهود إذا رأت المحكمة فائدة للحقيقة
زين -	سلطة المحكمة في إستدعاء من ترى لزوماً لسماع شهادته إظهاراً للحقيقة .
VIII	/ يجري التحقيق أمام المحكمة
البند الأول: كيفية إجراء التحقيق	
الف -	إجراء التحقيق أمام المحكمة التي قضت به
باء -	إنتداب قاضي من قضاة الغرفة
جيم -	مكان إجراء التحقيق
دال -	تعيين المهلة التي يجب أن يتم فيها التحقيق
هاء -	إنابة محكمة أجنبية لإجراء التحقيق وإستماع الشهود
البند الثاني: نفقات الشهادة	
الف -	تحديد نفقات الشهادة قبل دعوة الشاهد
باء -	مصير النفقات وتعلقه بمصير الدعوى
جيم -	دعوة الشهود من تلقاء ذات المحكمة ومدى حجية القرار
البند الثالث: التحقيق والمعاينة من قبل المحكمة	
الف -	جواز إجراء التحقيق والمعاينة معاً من قبل المحكمة
باء -	قيام المحكمة بإنتداب أحد قضاها لإنفاذ المهمة
جيم -	حق المحكمة أو القاضي المتذبذب سماع شهود غير الذين سماهم الخصوم

.....	البند الرابع : دعوة الشاهد وحضوره
.....	ألف - شروط دعوة الشاهد
.....	باء - آثار مخالفة القاعدة
.....	جيم - حق التنازل عن البطلان
.....	DAL - وجوب حصول ضرر من التبليغ الحاصل خلافاً للقاعدة
.....	هاء - الشذوذ عن القاعدة
.....	واو - إمكانية إرسال الدعوة لسماع الشهادة بموجب برقية مضمونة
.....	البند الخامس : عقاب غياب الشاهد
.....	ألف - واجب الحضور أمام القضاء لأداء الشهادة
.....	باء - جزاء التخلف عن الحضور
.....	البند السادس : جواز الرجوع عن حكم الغرامة
.....	ألف - واجب أداء الشهادة
.....	باء - التخلف عن الحضور وأداء الشهادة
.....	جيم - الرجوع عن الحكم بالغرامة
.....	IX/ التخلف عن الشهادة بعدر مقبول
.....	ألف - مدلول المبدأ
.....	باء - تقرير الإنابة أو الإنقال لسماع الشهادة
.....	X/ حضور الشاهد وإمتناعه عن الشهادة بغير مبرر قانوني
.....	ألف - واجب الشاهد أداء اليمين والإجابة
.....	باء - المبرر القانوني لعدم أداء اليمين والإجابة
.....	جيم - الجزاء المترتب على الإمتناع عن اليمين والإجابة
.....	XI/ كيفية سماع الشهادة
.....	ألف - كيفية أداء الشهادة
.....	باء - مخالفة مبدأ سماع الشهود على إنفراد وأثارها

- جيم - حق المحكمة في إجراء المقابلة بين الشهود دال - وجوب بقاء الشهود تحت تصرف المحكمة حتى ختام الجلسة هاء - جزاء مخالفة الإنصراف دون إذن المحكمة واو - آلية الإدلاء بالشهادة زين - منع الشهادة بسبب سقوط الأهلية حاء - واجب حلف اليمين طاء - صيغة اليمين ياء - وجوب حلف اليمين «قبل» أداء الشهادة وأثار مخالفة هذه القاعدة كاف - التأكيد، على من يستمئن دون حلف اليمين، واجب قول الحق لام - توجيه الأسئلة عن الواقع المتعلقة بالنزاع الجائز إثباتها بالشهادة ميم - سلطة المحكمة أو القاضي المتذبذب طرَحَ أسئلة حول وقائع أخرى نون - المرجع الذي يوجه الأسئلة إلى الشاهد، وشروط توجيهها XI/ واجبات الخصوم عند الإدلاء بالشهادة
- ألف - واجب الخصوم عدم مقاطعة الشاهد باء - واجب الخصوم عدم التأثير على الشاهد جيم - واجب الخصوم عدم توجيه الأسئلة إلى الشاهد مباشرة دال - عقاب مخالفة هذه الواجبات XIII/ صلاحيات رئيس المحكمة في سماع الشهود مجدداً
- ألف - سماع الشهود مجدداً باء - لرئيس المحكمة أو القاضي المتذبذب أن يجري المقابلة بين الشهود أو بينهم وبين الخصوم جيم - إمكانية سماع الشهود مجدداً بحضور خبير فني دال - بقاء الشهود تحت تصرف المحكمة حتى ختام جلسة التحقيق هاء - حق رئيس المحكمة أو القاضي المتذبذب إخراج أحد الخصوم لتأمين حرية الشاهد للإدلاء بشهادته

باء - شروط قبول الطلب بسماع الشهود إحتياطياً	جيم - كيفية رفع الطلب بسماع الشهود
دال - تقديم الطلب بالطريقة المعتادة	هاء - إستكمال عناصر الدعوى وتوافر شروطها يؤدي إلى إجابة الطلب
XIX/ آثار سمع الشهادة إحتياطياً	ألف - تنظيم محضر بالتحقيق وحفظه لدى دائرة قاضي الأمور المستعجلة
باء - الهدف من هذه الأحكام	جيم - حق الخصم في الإعتراض، أمام محكمة الأساس، على قبول هذا الدليل
دال - تكريس حق الخصم بطلب سمع شهود نفي	دال - تكريس حق الخصم بطلب سمع شهود نفي
XX/ القواعد المتبعة في التحقيق	ألف - آلية الاستماع إلى الشهود
باء - القواعد المستثناء في التحقيق بواسطة الشهادة	باء - القواعد المستثناء في التحقيق بواسطة الشهادة

* * *

الفصل السادس: القرائن	I/ ماهية القرائن
	II/ نوعا القرائن
أولاً - القرائن القانونية	ألف - ماهية القرينة القانونية وأثرها
باء - القرينة القانونية تُغني من قررت لمصلحته عن أية طريقة أخرى من طرق الإثبات	جيم - نقض القرينة القانونية بالدليل العكسي
دال - ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك	دال - ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك
ثانياً - القرائن القضائية	ألف - مفهوم القرينة القضائية

الباب الثاني
نظريّة الإثبات في أصول المحاكمات الجزائيّة

النّبذة الأولى : مبدأ حرية الإثبات والقناعة الشخصية لدى القاضي الجنائي النّبذة الثانية : مصادر تكوين القناعة الذاتية البند الأول : إستخلاص هذه المصادر عن طريق المنطق والعقل والوجدان البند الثاني : حق المحكمة المطلقة في الإكتفاء ببعض الأدلة وطرح بعضها الآخر البند الثالث : حرية الإستنتاج ، مع بيان مصدر الواقع البند الرابع : إمكانية تجزئة الدليل وأخذ القاضي بما يطمئن إليه دون غيره البند الخامس : تساند الأدلة وتكمّلها ببعضها البعض الآخر النّبذة الثالثة : سلطة محكمة الأساس في تكوين القناعة الشخصية البند الأول : سلطة محكمة الأساس المطلقة البند الثاني : إستثناءات القاعدة النّبذة الرابعة : القيود على حرية القاضي في تقدير الواقع والأدلة البند الأول : وجوب بناء القناعة على أدلة جازمة وقاطعة النّبذة الخامسة : الإثبات الخاص بالمسائل غير الجنائية النّبذة السادسة : عباء الإثبات في القضايا الجنائية النّبذة السابعة : طرق الإثبات ووسائله في القضايا الجنائية البند الأول : طرق الإثبات في القضايا الجنائية البند الثاني : وسائل الإثبات في القضايا الجنائية

باء - البيئة الخطية	La preuve littérale
جيم - الإعتراف	L'aveu
DAL - العطف الجرمي، أو إعتراف مدعى عليه على آخر	
هاء - شهادة الشهود	La preuve par témoins
واو - الخبرة	L'expertise
زين - التسجيل المغناطيسي	
حاء - القرائن	Les Présomptions
طاه - معلومات القاضي الشخصية	